A/73/35

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والسبعون
الملحق رقم ٣٥

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والسبعون
الملحق رقم ٣٥

A/73/35

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨]

المحتويات

الفصل		*الصفحة*
	كتاب الإحالة	٤
الأول –	مقدمة	٥
الثاني –	استعراض السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين	٦
الثالث –	ولاية اللجنة	٢٠
الرابع –	تنظيم الأعمال	٢١
	ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب	٢١
	بـاء – المشاركة في أعمال اللجنة	٢١
الخامس –	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	٢٢
	ألف – الإجراءات المتخذة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٣/٧٢	٢٢
	بـاء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ١٣/٧٢ و ١١/٧٢	٢٣
السادس –	الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٧٢	٣٠
السابع –	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	٣١

كتاب الإحالة

[٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨]

السيد الأمين العام،

أتشرف بأن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة وتعميمه على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء، عملا بالفقرتين ٢ و ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٣/٧٢ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

ويغطي هذا التقرير الفترة من ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(توقيع) شيخ **نيانغ**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

صاحب السعادة
السيد أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول

مقدمة

١ - تم تقديم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا عملا بالقرار ١٣/٧٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويتناول التقرير تنفيذ اللجنة لبرنامج عملها (A/AC.183/2018/1) الرامي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. ويهدف التقرير إلى الحفاظ على الوعي الدولي، وحشد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين، وتعزيز التضامن الدولي مع محنة الشعب الفلسطيني، ودعم حكومة دولة فلسطين في جهودها لبناء القدرات من أجل بناء دولة فلسطين المستقلة المستدامة والقابلة للبقاء في المستقبل.

٢ - ويتضمن الفصل الثاني استعراض اللجنة للسياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٣ - ويوجز الفصلان الثالث والرابع ولاية اللجنة على النحو الذي حددته الجمعية العامة، ويوفران معلومات عن عضوية اللجنة وتنظيم أعمالها.

٤ - ويتناول الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركتها في جلسات مجلس الأمن وحوارها المتواصل مع المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ويتضمن هذا الفصل أيضا المؤتمرات الدولية وزيارات الوفود وحلقات العمل لبناء القدرات التي نظمتها اللجنة، فضلا عن الأنشطة والمناسبات المقررة الأخرى التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين باسم اللجنة.

٥ - ويعطي الفصل السادس لمحة عامة عن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٧٢ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٦ - وترد في الفصل السابع من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها إلى الجمعية العامة.

الفصل الثاني

استعراض السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين

القدس

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هددت العديد من التدابير الانفرادية وضع القدس وتوافق الآراء بشأن حل الدولتين. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وافقت السلطات الإسرائيلية على العديد من تصاريح البناء لإنشاء وحدات سكنية في مستوطنات في القدس الشرقية[١]. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمةً لإسرائيل وعزمها على نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس. وعلى الفور أكد الأمين العام من جديد أن التدابير الانفرادية من شأنها أن تقوض آفاق السلام بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين[٢]، وأن القدس لا تزال إحدى مسائل الوضع النهائي. وأصدرت اللجنة بيانا[٣] يدعو الولايات المتحدة إلى إلغاء قرارها، ويشدد على أنه لا يوجد بديل لحل الدولتين. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، افتتحت الولايات المتحدة سفارتها في القدس بالتزامن مع الذكرى السنوية السبعين لاعترافها بإسرائيل. وفي الأسبوع الذي أعقب ذلك، افتتحت كل من غواتيمالا وباراغواي سفارتيهما في القدس. وفي أواخر أيار/مايو، أعادت تشيكيا فتح قنصليتها الفخرية في القدس؛ غير أن وزارة الشؤون الخارجية في تشيكيا أصدرت بيانا أعربت فيه عن احترامها الكامل للموقف المشترك للاتحاد الأوروبي الذي يعتبر القدس العاصمة المستقبلية للدولتين.

٨ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير، أقر البرلمان الإسرائيلي، الكنيست، مشروع قانون ينص على أن أي تدبير يهدف إلى التنازل عن السيطرة على أي جزء من القدس إلى كيان أجنبي يستلزم موافقة أغلبية الثلثين في الكنيست. وفي ١٧ تموز/يوليه، أقر الكنيست تعديلا على قانون محاكم الشؤون الإدارية، ينقل السلطة القضائية على طائفة من المسائل في الأرض الفلسطينية المحتلة من محكمة العدل العليا إلى محكمة القدس المحلية، بما في ذلك الطلبات المتعلقة بحرية المعلومات، ومسائل التخطيط والإنشاءات، وتصاريح الدخول إلى إسرائيل، وحرية التنقل وإمكانية الوصول.

٩ - وفي ٣ تموز/يوليه، رفع رئيس وزراء إسرائيل الحظر الذي كان يمنع أعضاء الكنيست من زيارة جبل الهيكل، وفي ٨ و ٩ تموز/يوليه، انتهك العديد من أعضاء الكنيست الحظر الإعلامي من خلال تصوير زياراتهم. وفي ١٨ تموز/يوليه، أقر الكنيست مشروع قانون بعنوان ''القانون الأساسي: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي''، الذي نص على أن الدولة تعد توسيع المستوطنات اليهودية قيمة وطنية وستعمل على تشجيع إنشائها وتعزيزها. وسيطبق هذا القانون في إسرائيل، وكذلك في المناطق التي جرى ضمها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وفي ٢١ تموز/يوليه، دعا وزير شؤون القدس والتراث في إسرائيل اليهود إلى ''صعود الجبل''. وفي ٢٧ تموز/يوليه، في الذكرى السنوية الأولى للاضطرابات التي

---

(١) انظر الرابط https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/security_council_briefing_-_20_november_2017.pdf.

(٢) انظر الرابط https://news.un.org/en/story/2017/12/638412-issue-jerusalem-must-be-resolved-through-direct-negotiations-between-parties-un.

(٣) متاح على الرابط www.un.org/unispal/document/committee-of-palestinian-rights-committee-statement-on-recognition-of-jerusalem-as-the-capital-of-israel/.

حدثت في عام ٢٠١٧ في الباحة المقدسة، أصيب عشرة فلسطينيين وأربعة أفراد من الشرطة الإسرائيلية بجروح في اشتباكات اندلعت في ذلك الموقع (انظر S/PV.8329). وعقد منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية سلسلة من الاجتماعات مع الزعماء الدينيين المسيحيين واليهود والمسلمين في القدس لضمان الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

قطاع غزة

١٠ - ما زالت الحالة السياسية والأمنية في قطاع غزة متقلبة. وتواصل تدهور الحالة الإنسانية المتردية أصلا نتيجة عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق المصالحة بين الفلسطينيين، وتفاقم ذلك بسبب الحصار الإسرائيلي والقيود المفروضة على إمكانية الوصول[٤].

١١ - وفي الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، شارك آلاف الفلسطينيين في ”مسيرة العودة الكبرى“، وهي مظاهرات أسبوعية للاحتفال بيوم الأرض، على طول السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل وطالبوا بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي خسروها في عام ١٩٤٨. وردت القوات الإسرائيلية بالذخيرة الحية وغيرها من أنواع الذخائر، مما أسفر عن مقتل وجرح مدنيين. وفي ٣١ آذار/مارس، دعا الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل في أعمال العنف تلك. وفي ٦ نيسان/أبريل، أشارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن اللجوء غير المبرر للذخيرة الحية يمكن أن يرقى إلى القتل المتعمد للمدنيين، الذي يمثل خرقا لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وحذّرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية من أن أعمال العنف ضد المدنيين تشكل جريمة بموجب نظام روما الأساسي، مضيفة أن الحالة في فلسطين موضع بحث أولي يجريه مكتبها. وأصدرت اللجنة في ١٤ أيار/مايو بيانا[٥] طالب السلطة القائمة بالاحتلال بالتقيد بالتزامها بحماية المدنيين الخاضعين لسيطرتها، وفقا للقانون الدولي، ودعا إلى إنهاء الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة الذي يواصل معاقبة سكان غزة بصورة جماعية. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه في الفترة بين ٣٠ آذار/مارس و ١٦ آب/أغسطس، قُتل ١٧٧ فلسطينيا، بينهم ٢٩ طفلا، وأصيب ١٨ ٠٠٦ أشخاص بجروح خلال المظاهرات والأعمال العدائية في غزة.

١٢ - وشهد شهرا تموز/يوليه وآب/أغسطس أكبر تصعيد للعنف في غزة منذ النزاع الذي اندلع في عام ٢٠١٤. وبعد مقتل جندي إسرائيلي وإصابة آخر في إطلاق نار من غزة في ٢٠ تموز/يوليه، أدت الضربات الإسرائيلية الجوية والمصادمات التي أعقبتها إلى وفاة أكثر من ٢٠ فلسطينيا، بينهم ثمانية أطفال، وإلى إصابة أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني بجروح. وفي ٢١ تموز/يوليه، دعا الأمين العام حماس والمقاتلين الفلسطينيين الآخرين إلى وقف إطلاق الصواريخ والطائرات الورقية الحارقة والاستفزازات على طول السياج الفاصل، وشدد على أنه يجب على إسرائيل أن تمارس ضبط النفس لتجنب زيادة تأجيج الوضع. وبدعم من مصر والأمم المتحدة، تم التوصل إلى وقف غير رسمي لإطلاق النار في ٩ آب/أغسطس. وفي الفترة

(٤) انظر الرابط www.ochaopt.org/content/only-marginal-improvement-humanitarian-situation-gaza-strip-wake-intra-palestinian.

(٥) متاح على الرابط www.un.org/unispal/document/palestinian-rights-committee-statement-on-the-grave-situation-in-gaza/.

من ١٧ تموز/يوليه إلى ١٥ آب/أغسطس، خفّضت إسرائيل منطقة الصيد من تسعة إلى ثلاثة أميال بحرية. وفي ٢ آب/أغسطس، أعادت إسرائيل فرض الحظر على دخول الوقود إلى غزة، مما أوصل الخدمات الحيوية إلى حافة الانهيار، ودفع منسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى المطالبة بالسماح، على الفور، بدخول وقود الطوارئ الذي تشتريه الأمم المتحدة لتفادي إغلاق المستشفيات والمرافق الأساسية للمياه والصرف الصحي[٦]. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مجلس الأمن عن وجود نقص خطير في الأدوية وفي التمويل اللازم لتأمين إمدادات وقود الطوارئ الذي تشتريه الأمم المتحدة (انظر S/PV.8329).

الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام

١٣ - في ٢٠ شباط/فبراير، قدم محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى مجلس الأمن خطة سلام[٧] تدعو إلى إنشاء آلية دولية متعددة الأطراف منبثقة عن مؤتمر دولي للسلام يضم إسرائيل ودولة فلسطين والجهات المعنية الدولية، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، وذلك في نفس إطار مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في باريس في عام ٢٠١٧ والاجتماع الذي اقتُرح عقدُه في موسكو في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وقال إن الوثيقة الختامية للمؤتمر ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، قبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وإنشاء آلية دولية متعددة الأطراف لتيسير مفاوضات محددة بإطار زمني بين الطرفين من أجل حل جميع مسائل الوضع الدائم. وسيشمل الإطار المرجعي للمفاوضات احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية والاتفاقات الموقعة؛ والحفاظ على مبدأ الدولتين؛ وقبول تبادل طفيف للأرض؛ والقبول بالقدس الشرقية عاصمةً لدولة فلسطين؛ وكفالة أمن الدولتين دون النيل من استقلال وسيادة أي منهما؛ وإيجاد حل عادل ومتفق عليه للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، فضلا عن دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في انتظار إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين. وكررت جامعة الدول العربية الدعوات إلى إنشاء آلية متعددة الأطراف[٨].

الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين

١٤ - في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقعت فتح وحماس، بدعم من مصر، اتفاقا لتمكين حكومة دولة فلسطين من استئناف مسؤولياتها في غزة. وحظي الاتفاق بترحيب اللجنة. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، استعادت حكومة دولة فلسطين السيطرة على معابر غزة، وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح معبر رفح تحت سيطرة الحكومة لأول مرة خلال عقد من الزمان. ومع ذلك، وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في إحاطة إلى مجلس الأمن بأن تنفيذ الاتفاق تعذر لأن حماس وفتح لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن مسائل رئيسية. وفي ١٣ آذار/مارس، ازداد توتر الوضع نتيجة لمحاولة اغتيال رامي الحمد الله، رئيس وزراء دولة فلسطين، أثناء زيارته إلى غزة. واستؤنفت منذ ذلك الحين المفاوضات التي تيسرها مصر بين حماس وفتح.

(٦) انظر الرابط www.ochaopt.org/content/entry-emergency-fuel-urgently-needed-avoid-closure-hospitals-and-overflow-sewage-gaza.

(٧) انظر الرابط www.un.org/press/en/2018/sc13213.doc.htm.

(٨) انظر الرابط http://english.wafa.ps/page.aspx?id=OyEgt7a96306934317aOyEgt7.

حماية المدنيين الفلسطينيين

١٥ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتوغلات عسكرية وغارات شبه يومية نفذتها القوات الإسرائيلية، ومواجهات مع الشباب الفلسطيني والمتظاهرين الفلسطينيين في أجزاء عديدة من غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وفي ٢٢ أيار/مايو، قدمت دولة فلسطين إحالة صادرة عن الدولة إلى المدعي العام لمحكمة العدل الدولية، وطلبت التحقيق في الجرائم الماضية والجارية والمقبلة التي ارتكبت في جميع أنحاء إقليم دولة فلسطين. وفي ١٣ تموز/يوليه، دعت محكمة العدل الدولية ”ضحايا الحالة في فلسطين“ إلى تقديم تقارير إلى المحكمة عن الجرائم المرتكبة ضدهم.

١٦ - ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتل ١٧١ مدنيا فلسطينيا وأصيب ٩٣٨ ٢٤ آخرون بجروح في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، (انظر الشكل الأول والجدول أدناه)، في حين أدت الهجمات على الإسرائيليين إلى وفاة خمسة مدنيين وإصابة ٤١ شخصا بجروح ضمن الإصابات المتصلة بالصراع. وأدى استمرار العنف غير المتناسب ضد المدنيين الفلسطينيين والقيام بأعمال التحريض إلى إدامة الخوف والريبة بشكل متبادل. وفي ١٤ آب/أغسطس، أصدر الأمين العام تقريرا عن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين (A/ES-10/794)، عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/٢٠، أورد فيه خيارات لتوفير حماية أفضل للسكان المدنيين الفلسطينيين، بوسائل منها تعزيز وجود الأمم المتحدة في الميدان؛ وتكريس مراقبين مدنيين مخصصين؛ وإتاحة سبل أفضل لوصول المساعدات الإنسانية؛ وتكليف بعثة للأمم المتحدة بتوفير الحماية المادية. وأشار إلى أنه لكي يكون كل خيار من هذه الخيارات مجديا فإنه يستلزم تعاون الأطراف المعنية، بما فيها إسرائيل، ووقف الأعمال العدائية بشكل دائم، وتوفير موارد إضافية.

الشكل الأول

عدد الفلسطينيين والإسرائيليين الذين قتلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير[أ]

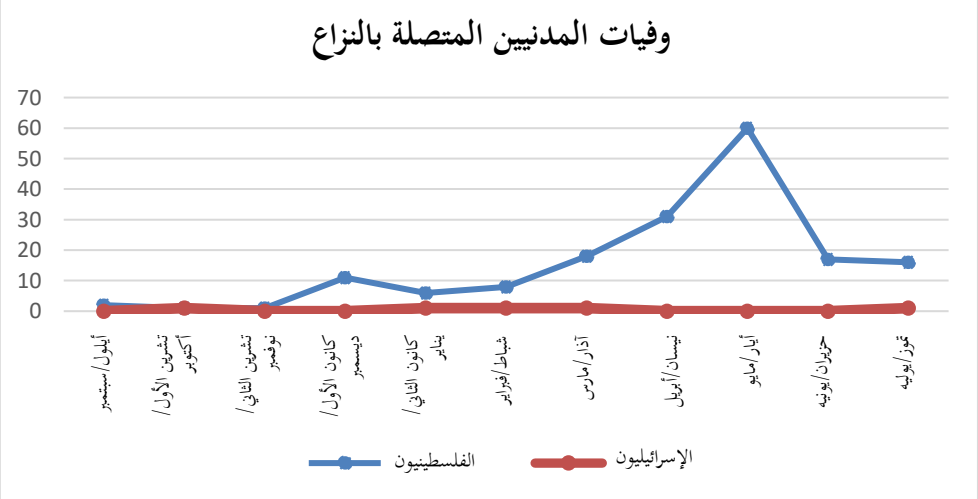

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[٩]

(أ) حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(٩) انظر أيضاً www.ochaopt.org/content/monthly-figures.

عدد الفلسطينيين والإسرائيليين الذين أصيبوا بجراح خلال الفترة المشمولة بالتقرير[أ]

	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يوليه
الفلسطينيون	١٢٥	١٠٨	٩٠	٤ ٥٨٠	٥٤٢	٩٠٩	٢ ٨٧٩	٤ ٩٦٨	٧ ٣٠٦	١ ٨٢٧	١ ٦٠٤
الإسرائيليون	٢	٤	٨	١	٢	٥	١	٥	٦	صفر	٧

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[١٠].

(أ) حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨.

المستوطنات

١٧ - استمر توسع المستوطنات، رغم العديد من قرارات مجلس الأمن، منها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي أعلنت أن جميع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة ليس لها أي شرعية قانونية بموجب القانون الدولي. وفي إحاطة قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بالنيابة عن الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أشار إلى أن إسرائيل وافقت خلال الفترة من ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على تشييد ١ ٢٠٠ وحدة في الضفة الغربية المحتلة. ووُضعت أيضاً خطط لبناء وحدات للمستوطنين الذين تم إخلاؤهم من البؤر الاستيطانية غير القانونية بموجب أوامر قضائية. ووافقت السلطات أيضاً موافقة مشروطة على تراخيص لبناء ٣١ وحدة سكنية في المنطقة H2 بالخليل، وهي الموافقة الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠١. وخلال الفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٨، وضعت إسرائيل ٢٢ خطة لبناء نحو ١ ٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات في المنطقة جيم. وفي الفترة من ٢٦ آذار/مارس إلى ١٢ حزيران/يونيه، قامت إسرائيل بتقديم طلبات أو منح موافقات أو طرح مناقصات لتشييد حوالي ٣ ٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات داخل المنطقة جيم، ثلثها يوجد داخل مستوطنات بمناطق نائية تقع في عمق الضفة الغربية. وفي ١ آب/أغسطس، أكدت إسرائيل اعتزامها تقنين بؤرة أديي آد الاستيطانية، في أول حالة من نوعها منذ عام ٢٠١٤.

١٨ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، وتمشيا مع سياسة الاتحاد الأوروبي، اعتمد برلمان الدانمرك قراراً يحيل إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويحث على إدراج بيان واضح في الاتفاقات المقبلة بين الدانمرك وإسرائيل يشير إلى عدم انطباقها على الأرض المحتلة ويشجع حكومة الدانمرك على تقوية إرشاداتها إلى المستثمرين من القطاعين الخاص والعام. وفي ١١ تموز/يوليه، اعتمد مجلس الشيوخ الأيرلندي مشروع قانون يحظر التجارة مع المستوطنات في الأرض المحتلة ودعمها اقتصادياً[١٠].

أعمال الهدم والتشريد

١٩ - استمرت في عام ٢٠١٨ أعمال هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية (انظر الشكل الثاني)، وإن يكن بمعدل أقل بقدر هامشي عن السنة السابقة (انظر S/2018/614). وأعرب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مراراً، في

(١٠) انظر www.theguardian.com/world/2018/jul/11/irish-senate-approves-ban-on-products-from-israeli-settlements.

الإحاطات التي قدمها إلى مجلس الأمن، عن قلقه[١١] إزاء الخطط الإسرائيلية لإخلاء مجتمعات محلية، منها المجتمعات الرعوية البدوية، من خلال أعمال الهدم. وفي ١٩ تموز/يوليه، دعا المنسق الخاص، من بين آخرين، إسرائيل إلى إلغاء خطط هدم المباني القائمة في تجمع الخان الأحمر – أبو الحلو البدوي في المنطقة جيم[١٢]. وكانت أعمال الهدم مصحوبة بقيود على إقامة الأشخاص الذين تم إخلاؤهم، لا سيما في القدس الشرقية، وحرمانهم من الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي (انظر A/72/564، الفقرة ٦٤). وفي ١ آب/أغسطس، أمرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بوقف هدم قرية خان الأحمر، ذاكرةً أنها لم تجد مبرراً كافياً لهذا الإجراء.

الشكل الثاني

أعمال هدم مباني الفلسطينيين وتشريد الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير[أ]

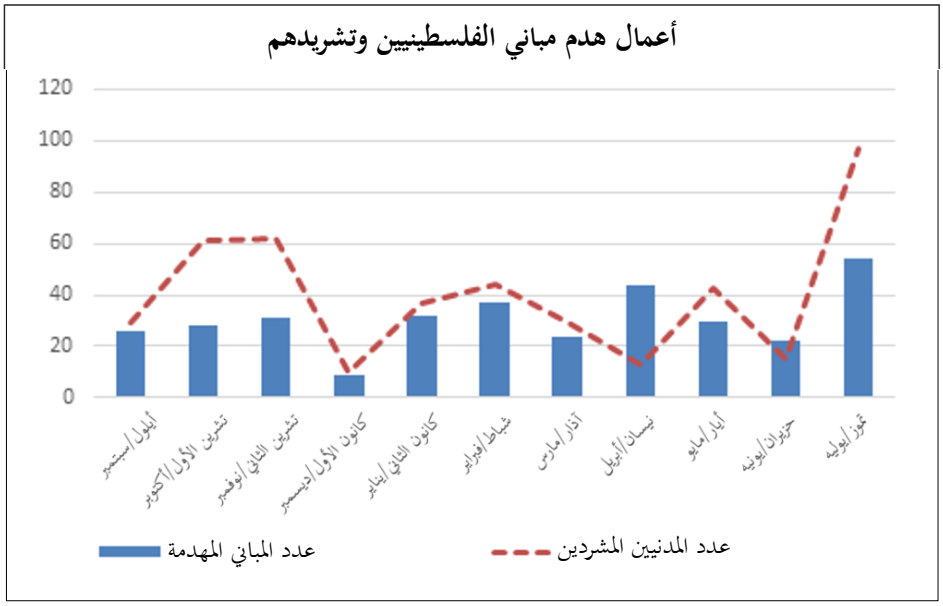

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(أ) حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨.

الاعتقالات والمحاكمات والسجن

٢٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تراوح عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم القوات الإسرائيلية بين ٣٠٠ و ٧٠٠ شهرياً. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اعتُقلت شابة فلسطينية مراهقة هي عهد التميمي، البالغ عمرها ١٦ عاماً، وحُكم عليها بالسجن ثمانية أشهر بتهمة صفع جندي إسرائيلي. وفي ١٣ شباط/فبراير، أصدر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ورئيس – مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بياناً مشتركاً[١٣] جاء فيه أن وقائع

(١١) انظر S/PV.8072 و S/PV.8108 و S/PV.8128 و S/PV.8138 و S/PV.8139 و S/PV.8167 و S/PV.8183

(١٢) https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/nickolay-mladenov-special-coordinator-middle-east-peace-13.

(١٣) متاح على الرابط: www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22654&LangID=E.

القضية لم يبدُ أنها تبرر اعتقال الشابة قبل محاكمتها، لا سيما في ضوء ما أعربت عنه لجنة حقوق الطفل من قلق. ولاحظا في بيانهما أن إسرائيل تعتقل وتحاكم ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ طفل فلسطيني في المحاكم العسكرية كل عام. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨، بلغ عدد الفلسطينيين الذين كانوا ما زالوا محتجزين في السجون الإسرائيلية ٦٦٧ ٥ شخصا، متهمين بجرائم ذات صلة بالاحتلال الإسرائيلي[٩].

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واللاجئون الفلسطينيون

٢١ - واجهت الوكالة، التي تقدم خدمات أساسية جوهرية للاجئين الفلسطينيين في المنطقة، عجزاً كبيراً في الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب زيادة في عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، واتساع نطاق ضعفهم، وتعمُّق فقرهم. ورغم التبرعات الجديدة، ظلت الوكالة، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، تواجه عجزاً قدره ٢٤٨ مليون دولار في ميزانيتها البرنامجية البالغة ٤٤٠ مليون دولار. وثمة شكوك في قدرتها على مواصلة البرامج التعليمية. وفي هذا السياق، أطلقت الأونروا حملة عالمية لجمع الأموال.

أثر الاحتلال على المرأة الفلسطينية

٢٢ - لا تزال النساء يتأثرن سلباً بالاحتلال. وفي تقرير صادر في أيار/مايو ٢٠١٨، وجدت منظمة العمل الدولية أن معدل بطالة النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة هو الآن الأعلى في العالم، حيث ارتفع إلى ٤٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٧، بعد أن كان ٤٤,٦ في المائة في السنة السابقة[١٤]. ورغم أن معدلات شغور الوظائف في قطاع غزة قد تقلصت بصورة مطردة، فقد ارتفع عدد النساء الباحثات عن عمل بنسبة ٢٠٠ في المائة. وفي ٨ حزيران/يونيه، أفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الأثر السلبي لحصار غزة أدى إلى تدهور أحوال النساء، من خلال زيادة التوتر النفسي وتهديد استقرار الأسر. وأفادت الأمهات اللاتي أصيب أبناؤهن بجراح في احتجاجات مسيرة العودة الكبرى عن زيادة في العنف الجنساني[١٥]، كما زاد خطر العنف الاقتصادي الذي تتعرض له النساء اللاتي يترملن خلال العمل العسكري الإسرائيلي ضد المحتجين.

حرية التنقل

٢٣ - كان للقيود العديدة على حرية التنقل التي تفرضها إسرائيل، باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال، أثر شديد على إمكانية الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى التمتع بالحق في الحياة الأسرية (انظر A/HRC/37/38). واستمر سكان غزة في مواجهة قيود إسرائيلية على تنقلهم إلى إسرائيل عبر معبر إيريتز (انظر الشكل الثالث). وخلال شهر رمضان، أبقت مصر معبر رفح مفتوحاً[١٦]. ومنذ ٥ آب/أغسطس، عوَّض استيراد غاز الطهي إلى غزة العجوزات الناجمة

---

(١٤) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_629263.pdf.

(١٥) انظر http://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Situation%20Report%20Gaza%20-%208%20June%202018%20-%20Great%20Return%20March%20-%20final.pdf

(١٦) انظر https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/statement_by_un_special_coordinator_mladenov_-_18_may_2018.pdf.

عن القيود الإسرائيلية[١٧]. وفي الفترة من ٩ تموز/يوليه إلى ١٥ آب/أغسطس، علَّقت إسرائيل مؤقتا استيراد وتصدير جميع الأصناف عبر معبر كيريم شالوم، فيما عدا الإمدادات الإنسانية الأساسية[١٨]. وفي ١٩ آب/أغسطس، أغلقت إسرائيل معبر إيريتز بالنسبة إلى سكان غزة والضفة الغربية، عدا ما يتعلق بالحالات الإنسانية.

٢٤ - وتقوِّض تدابير إنفاذ القانون المستخدمة من جانب السلطات الإسرائيلية في غزة حق الصيادين والمزارعين الفلسطينيين في كسب لقمة العيش، ولها أثر مدمر على الحقوق في الحياة وفي الصحة البدنية والعقلية (انظر A/HRC/31/44، الفقرة ٤٣). وانخفض معدل الموافقة على تصاريح الخروج الإسرائيلية من غزة من ٧٢ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٣٢,٨ في المائة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير[١٩]. وأثرت القيود على التنقل تأثيراً حاداً أيضاً على الحصول على الرعاية الصحية. وأفادت منظمة الصحة العالمية أن عشرات المرضى لقوا حتفهم أثناء انتظارهم الموافقة على تصاريحهم أو بعد رفض طلباتهم[٢٠]. وازدادت العراقيل على حرية تنقل الفلسطينيين صرامة في المنطقة H2 بالخليل مع إضافة إغلاقات جديدة وتحصين نقاط التفتيش القائمة. وواصلت إسرائيل فرض عقوبة إلغاء وضع الإقامة في القدس الشرقية كشكل من أشكال العقاب الجماعي (انظر A/72/565، الفقرات ٢١-٢٥)، في انتهاك للحق في حرية التنقل وحرية اختيار محل الإقامة (انظر A/HRC/37/43، الفقرة ٥٤، و A/HRC/34/38، الفقرات ٦٢-٦٦). وظلت على حالها القيود المفروضة على حصول الفلسطينيين على الأراضي الزراعية وعلى الموارد الطبيعية الهامة في المنطقة جيم، في حين ما زال متعذراً الوصول إلى الأسواق الواقعة في القدس الشرقية المحتلة، مما يحد بشدة من فرص كسب العيش (انظر A/HRC/37/38، الفقرة ٤٢).

(١٧) انظر https://www.ochaopt.org/content/protection-civilians-report-31-july-13-august-2018.

(١٨) انظر https://unsco.unmissions.org/statement-un-special-coordinator-mladenov-new-restrictions-kerem-shalom-crossing.

(١٩) رسائل الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ١٦ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(٢٠) انظر www.emro.who.int/pse/publications-who/monthly-referral-reports.html.

الشكل الثالث

عمليات خروج ودخول الأشخاص في معبر إيريتز في غزة[أ]

(بالآلاف)

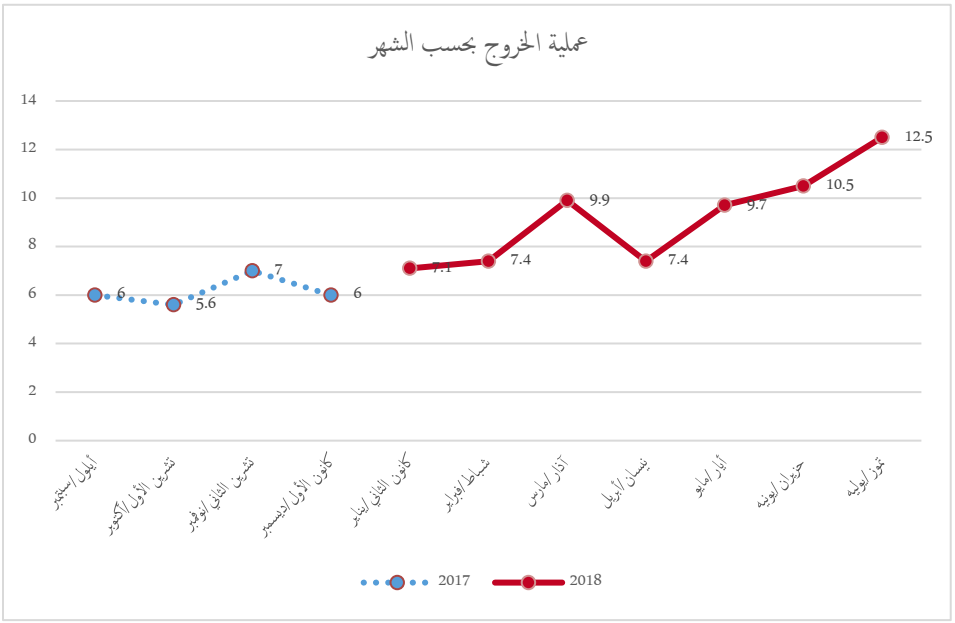

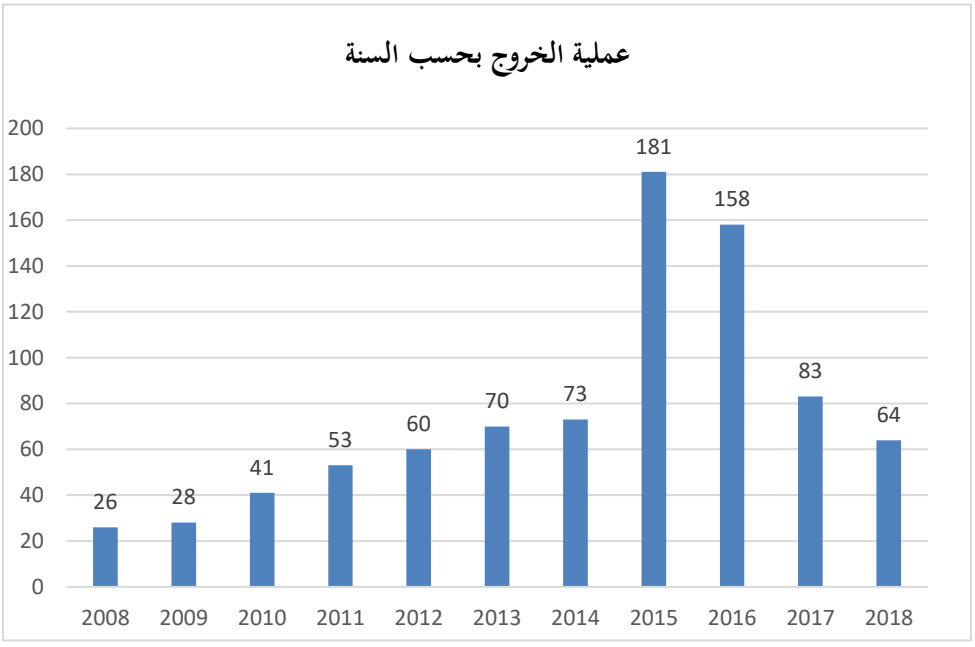

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[٢١].

(أ) حتى ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٢١) انظر www.ochaopt.org/page/gaza-crossings-movement-people-and-goods.

٢٥ - ولاحظت منظمة العمل الدولية أن التمكن من الزراعة ظل مقيداً حول المستوطنات الإسرائيلية وداخلها، وكذلك في منطقة التماس، حيث يلزم تنسيق مسبق أو الحصول على تراخيص خاصة. وانخفض معدل الموافقة على طلبات الترخيص بالوصول إلى الأرض في هذه المنطقة أثناء موسم حصاد الزيتون من ٥٨ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٧. واستمرت القيود الشديدة أيضاً على الحصول على التعليم والتدريب والعمل للفلسطينيين الذين يعيشون على الجانب الواقع في الضفة الغربية من ''الجدار العازل''[١٤].

٢٦ - وفي ورقة بحثية منشورة في ٢٧ آذار/مارس، بيَّن البنك الدولي أن انحرافات مسارات الطرق التي فرضها تشييد إسرائيل للجدار العازل في الضفة الغربية كان لها أثر اقتصادي، مثلما يتجلى في الانحراف بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ في الطريق من رام الله إلى قلقيلية (انظر الشكل الرابع). ووجد البنك الدولي أيضاً أن القيود على الوصول إلى الأسواق، خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، نتيجة لإغلاق الطرق قلَّص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة تراوحت بين ٤,١ و ٦,١ في المائة سنوياً[٢٢].

الشكل الرابع

أثر ''الجدار العازل'' على حرية التنقل داخل الضفة الغربية

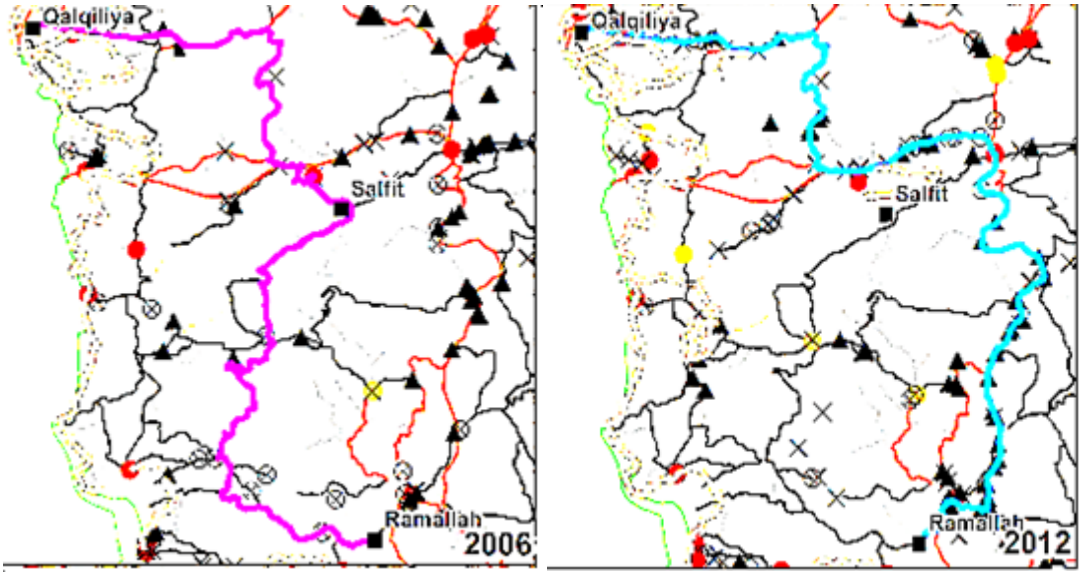

المصدر: تقرير البنك الدولي، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨.

(٢٢) انظر http://documents.worldbank.org/curated/en/135611522172009978/pdf/WPS8385.pdf.

الحالة الاجتماعية – الاقتصادية

٢٧ - في تقرير صدر في ٣ نيسان/أبريل، ذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل والوصول خنقت الاستثمار وجعلت القطاع الخاص الفلسطيني مقتصراً على عمليات ضيقة النطاق تتطلب قدرا ضئيلا من رأس المال ومنخفضة الكفاءة[٢٣]. وواصلت إسرائيل فرض القيود في مجالات عدة، منها طيف الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمجال الجوي، والسياحة، واستغلال موارد الغاز الطبيعي، والمياه. ومنذ بدء الاحتلال، في عام ١٩٦٧، فقد الفلسطينيون القدرة على الوصول إلى أكثر من ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية وأكثر من ثلثي أراضي المراعي، بينما فقد الفلسطينيون في قطاع غزة القدرة على الوصول إلى نصف المساحات الصالحة للزراعة. وفي المياه قبالة قطاع غزة، لا يستطيع الصيادون الفلسطينيون الوصول إلى ٨٥ في المائة من موارد مصائد الأسماك بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على المسافة التي يجوز لقوارب الصيد أن تبحر فيها قبالة ساحل غزة، في انتهاك لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٢٨ - وأثر الاحتلال بشدة على الآفاق الاقتصادية للشباب الفلسطيني. وفي تقرير صدر في ٣٠ أيار/مايو[١٤]، وجدت منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ارتفع الآن إلى أعلى مستوى في العالم، وبلغ نسبة ٢٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٧، وكان أثر ذلك أشد وقعاً على النساء والشباب. ويعد معدل مشاركة الفلسطينيين في القوى العاملة حالياً المعدل الحادي عشر الأدنى في العالم. ولم يتمتع عدد كبير من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بالاستحقاقات الاجتماعية ولم يعملوا بعقد مكتوب. ولاحظت أيضا منظمة العمل الدولية أن إنهاء الاحتلال شرط مسبق لإعمال حقوق العمال ولجعل العمل اللائق أمراً واقعاً.

الدور الفلسطيني في المؤسسات الدولية

٢٩ - في دلالة على الاعتراف المتزايد بالدور الذي يمكن أن تضطلع به دولة فلسطين في المحافل المتعددة الأطراف، انتُخبت دولة فلسطين في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ لرئاسة مجموعة الـ ٧٧ في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩. وقبل ذلك، في يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، انتُخبت دولة فلسطين مقررة للجنة الثقافية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٣٠ - وفي إنجاز يستحق الترحيب، اتفق دبلوماسيون فلسطينيون وإسرائيليون في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ على نص قرار لليونسكو بشأن القدس المحتلة. وفي وقت أسبق، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كانت الولايات المتحدة قد أعلنت انسحابها من اليونسكو، متهمةً الوكالة ”بالتحيُّز ضد إسرائيل“. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلنت إسرائيل أيضاً انسحابها من الوكالة. وسيدخل كلا الانسحابين، إذا توبعا حتى النهاية، حيز النفاذ في نهاية عام ٢٠١٨.

(٢٣) انظر http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2017d2_en.pdf.

الإجراءات في الجمعية العامة

٣١ - في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في دورة استثنائية طارئة وبعد محاولة فاشلة في مجلس الأمن[٢٤]، اتخذت الجمعية العامة القرار د إ ط - ١٩/١٠ بشأن وضع القدس، بعد القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة من جانب واحد بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، في مخالفة لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠). وشددت الجمعية، في قرارها المتخذ بأغلبية ١٢٨ بلداً مقابل ٩ بلدان وامتناع ٣٥ بلداً عن التصويت، على أن القدس هي إحدى مسائل الوضع النهائي، وأكدت أن أي قرارات يقصد بها تغيير طابع القدس أو وضعها أو تكوينها الديموغرافي ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة[٢٥]. وفي ١٣ حزيران/يونيه، في اجتماع طارئ، اتخذت الجمعية القرار د إ ط ٢٠/١٠ بأغلبية ١٢٠ صوتاً مقابل ٨ أصوات، الذي شجبت فيه أي استخدام من جانب القوات الإسرائيلية للقوة بشكل مفرط وغير متناسب وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم في غضون ٦٠ يوماً تقريراً يتضمن مقترحاته بشأن سبل ووسائل كفالة سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين وتمتعهم بالحماية والرفاه تحت الاحتلال الإسرائيلي، تشمل، في جملة أمور، توصيات تتعلق بآلية دولية للحماية[٢٦].

٣٢ - وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، زارت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة عمان، حيث التقت بممثلي المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومسؤولين من حكومة دولة فلسطين، وممثلي الأمم المتحدة. وأُبلغ الوفد بأن التدابير التمييزية ضد الفلسطينيين تتصاعد في مناخ يسوده الإفلات من العقاب، مع مواصلة السلطة القائمة بالاحتلال السياسات والممارسات المتعمدة وغير القانونية. وواصلت حكومة إسرائيل ممارسة عدم التعاون مع اللجنة ولم يتمكن الوفد من زيارة الأرض الفلسطينية المحتلة.

الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن

٣٣ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، بسبب تصويت سلبي مارسه عضو دائم في المجلس، لم يعتمد مجلس الأمن (بـ ١٤ صوتا مؤيدا وصوت ١ معارض)، مشروع القرار S/2017/1060، الذي تقدمت به مصر، والذي أُعرب فيه عن الأسف للقرار أحادي الجانب لدولة عضو بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس. وفي ١٥ أيار/مايو، لم يطرح أيضا المجلس للتصويت مشروع قرار قدمته الكويت يدين قتل المدنيين في غزة.

٣٤ - وواصل الأمين العام مساعيه الحميدة الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع على أساس الحل القائم على وجود دولتين. وفي ٢٠ شباط/فبراير، أعرب الأمين العام عن قلقه لمجلس الأمن من إمكانية تلاشي التوافق العالمي على الحل القائم على وجود دولتين، ومن أن العقبات في الميدان

---

(٢٤) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر أدناه تحت عنوان ”الإجراءات في مجلس الأمن“.

(٢٥) للاطلاع على النص الكامل لهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن قضية فلسطين في عام ٢٠١٧، انظر منشور اللجنة عن قرارات ومقررات وسجلات تصويت الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بقضية فلسطين.

(٢٦) انظر أيضاً www.un.org/press/en/2018/ga12028.doc.htm.

تنطوي على إمكانية التسبب في واقع وجود دولة واحدة على نحو لا يمكن الرجوع فيه (انظر S/PV.8183). وأشار أيضا إلى أن أوضاع الفلسطينيين في غزة رهيبة، وبأنه يشعر بأن النقص في تمويل الأونروا يثير قلقا دوليا، وناشد جميع الأطراف اتخاذ إجراءات متضافرة[٢٧].

٣٥ - وذكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في الاجتماعات الشهرية للمجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين[١١]، أن فشل قوى الاعتدال يعد فوزًا لقوى التطرف وأن التحركات الانفرادية التي تعرقل العودة إلى طاولة المفاوضات لن تؤدي إلا إلى مواصلة السير نحو واقع الدولة الواحدة المتمثل في الاحتلال الدائم. وسلط الضوء أيضا على ضرورة الإبقاء على دعم اللاجئين الفلسطينيين كأمر أساسي للسعي إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة. وقدم المنسق الخاص أيضا ثلاثة إحاطات نيابة عن الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، قدم ثالثها في ١٩ حزيران/يونيه، واستجابة لطلبات متكررة قدمتها اللجنة والدول الأعضاء الأخرى، تمت إتاحتها في نسخة ورقية[٢٨].

٣٦ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، حضر أعضاءُ المجلس اجتماعا بصيغة أريا معنونا ''آفاق الحل القائم على وجود دولتين لإحلال السلام''. ووجد المشاركون في جلسة الإحاطة أن التحديات التي تواجه آفاق الحل القائم على وجود دولتين تشمل التوترات المتعلقة بالقدس؛ والتدهور الحاد في الوضع الإنساني، وخاصة في غزة؛ والصعوبات المالية التي تواجهها الأونروا؛ وتقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني، ولا سيما المدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين المدنيين.

الإجراءات المتخذة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٧ - في ٢٥ تموز/يوليه، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٢٠١٧/٣٠ الذي شدد فيه على الضرورة الملحة لوضع نهاية، دون تأخير، للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وأعرب المجلس عن اقتناعه بأن الاحتلال الإسرائيلي يعوق بشكل خطير الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة بيئيا وتهيئة بيئة اقتصادية سليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطالب بأن تمتثل إسرائيل للبروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي تم توقيعه في باريس في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

الإجراءات المتخذة في مجلس حقوق الإنسان

٣٨ - في تقرير (A/HRC/37/39) مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١، دعا فيه المجلس إلى إنشاء قاعدة بيانات تضم جميع مؤسسات الأعمال، المرتبطة صراحة بالمستوطنات، أو التي تشكل جزءا من العمليات التي مكنت ودعمت إنشاءها وتوسيعها وصيانتها (انظر A/HRC/22/63، الفقرة ٤)، حددت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٢٠٦ من الشركات التي سيتم إدراجها في تحديث مقبل بعد أن يتم الاتصال بها جميعها. وبينما طلبت المفوضية المزيد من الموارد لتحديث قاعدة البيانات، فإنها ذكرت أن وجود المستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة يؤدي إلى تقليص الاقتصاد الفلسطيني ويقلل فرص ازدهار الأعمال التجارية الفلسطينية، وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً على سوق العمل.

---

(٢٧) انظر أيضا النشرات الشهرية للجنة عن بيانات الأمين العام ومسؤولي الأمم المتحدة الآخرين ذات الصلة بشأن قضية فلسطين (متاحة على الرابط التالي: www.un.org/unispal/data-collection/monthly-bulletin).

(٢٨) متاحة على الرابط التالي: www.un.org/unispal/data-collection/monthly-bulletin/.

٣٩ - وفي ٢٣ آذار/مارس، اتخذ مجلس حقوق الإنسان أربعة قرارات تتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة. وأكد المجلس من جديد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف والدائم وغير المشروط في تقرير مصيره (القرار ٣٤/٣٧)؛ وطالب إسرائيل بأن تكف عن جميع الممارسات والإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني (القرار ٣٥/٣٧)؛ وطالب إسرائيل، بأن توقف على الفور جميع أنشطتها الاستيطانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وأهاب بإسرائيل أن تكف فوراً عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يتسبب في تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة وفي تغيير وضعها القانوني وتركيبتها السكانية (القرار ٣٦/٣٧)؛ وأهاب بجميع الجهات المسؤولة وهيئات الأمم المتحدة أن تواصل تنفيذ التوصيات الصادرة عن جهات منها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني (القرار ٣٧/٣٧).

٤٠ - وذكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، في تقريره الثاني إلى مجلس حقوق الإنسان (A/72/556)، المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أن دور إسرائيل كسلطة احتلال تجاوز الخط الأحمر وخرج عن المشروعية، وأوصى الجمعية العامة بأن تصدر تكليفا بإجراء دراسة عن مشروعية الاحتلال والنظر في مزايا التماس فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية الاحتلال. وأوصى أيضا الجمعية بأن تنظر في اعتماد قرار بخصوص قضية فلسطين في سياق قرار الاتحاد من أجل السلام. وشدد المقرر الخاص، في تقريره الثالث (A/HRC/37/75)، الذي نظر المجلس فيه في دورته السابعة والثلاثين، على الحاجة الملحة لتحسين الحالة البائسة للحق في الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإنهاء محنة الأطفال الفلسطينيين.

٤١ - وخلال الدورة ذاتها، قدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، عملا بالقرار ٢٨/٣٤، تقريرا عن ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/HRC/37/41). ودعا المفوض، في هذا التقرير، إلى المساءلة عن تصعيد الأعمال القتالية في غزة في عام ٢٠١٤ ولاحظ أن التطورات الأخيرة قوضت الثقة في نظام القضاء العسكري الإسرائيلي، إذ يبدو وكأنه يعزز ثقافة الإفلات من العقاب. وسلط المفوض الضوء أيضاً على انعدام المساءلة عن ما يزعم ارتكابه من انتهاكات مما يعوق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

٤٢ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، قدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إحاطة إلى اللجنة، مشدداً على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لاحتجاجات مسيرة العودة الكبرى في غزة. وذكر أن إنهاء الاحتلال هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم[٢٩].

(٢٩) انظر www.un.org/unispal/document/human-rights-commissioner-briefing-to-ceirpp-on-the-human-rights-situation-in-the-opt.

الفصل الثالث

ولاية اللجنة

٤٣ - قامت الجمعية العامة بإنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، وهي الحق في تقرير المصير، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين، والحق في العودة إلى الديار والممتلكات التي شردوا منها. وشهدت ولاية اللجنة تطوراً كبيراً على مر السنين لتشمل الدعوة على نطاق أوسع لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وحشد المساعدة في هذا الشأن. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة على الموقع الشبكي الذي تتعهده شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة، وهو متاح على الرابط التالي: http://www.un.org/unispal.

٤٤ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة (القرار ٧٢/١٣)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها (القرار ٧٢/١١)، ومواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (القرار ٧٢/١٢). واتخذت الجمعية أيضاً القرار ٧٢/١٤ المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، الذي أكدت فيه من جديد الموقف الدولي الذي يحظى بشبه توافق في الآراء بشأن عناصر الحل العادل والدائم والشامل.

٤٥ - وتتوافق أعمال اللجنة توافقاً تاماً مع قرارات الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة مثل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع أعمال الأمين العام والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تتعاون معها اللجنة على نطاق واسع.

الفصل الرابع

تنظيم الأعمال

ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب

٤٦ – تتألف اللجنة من ٢٦ دولة عضواً تمثّل مختلف المجموعات الإقليمية وتؤيد توافق الآراء الدولي بشأن حل الدولتين، وهي: أفغانستان وإكوادور وإندونيسيا وأوكرانيا وباكستان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيلاروس وتركيا وتونس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والسنغال وسيراليون وغيانا وغينيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقبرص وكوبا ومالطة ومالي وماليزيا ومدغشقر وناميبيا ونيجيريا ونيكاراغوا والهند.

٤٧ – والجهات الأربع والعشرون التي تحضر جلسات اللجنة بصفة مراقب هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة وبلغاريا وبنغلاديش والجزائر والجمهورية العربية السورية وسري لانكا والصين والعراق وفييت نام وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والنيجر واليمن، وكذلك دولة فلسطين والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

٤٨ – ويضطلع مكتب اللجنة بمهامها اليومية. وانتخبت اللجنة، في جلستها ٣٨٨ المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، بصفتهم الشخصية، فودي سيك (السنغال) رئيسا؛ ومحمود صيقل (أفغانستان)، وأنايانسي رودريغيس كاميهو (كوبا)، وديان تريانسيا دجاني (إندونيسيا)، ونيفيل ميلفين غيرتز (ناميبيا)، وماريا روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا)، نوابا للرئيس؛ وكارميلو إنغوانيز (مالطة) مقررا. وانتخبت اللجنة، في جلستها ٣٩٠ المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، شيخ نيانغ (السنغال) رئيساً جديداً. وتشارك دولة فلسطين في أعمال المكتب بصفة مراقب.

٤٩ – ودافع أعضاء اللجنة والمراقبون بنشاط عن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وفي الوقت الحالي، يضم مجلس الأمن بين أعضائه المنتخبين، كلا من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وهي عضو في اللجنة، والكويت وهي مراقب في اللجنة.

باء – المشاركة في أعمال اللجنة

٥٠ – على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجدداً أن باب المشاركة في أعمالها مفتوح أمام جميع من يرغب في ذلك من الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة. ووفقاً للممارسة المتبعة، شاركت دولة فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب. وبذلت اللجنة قصارى جهدها من أجل كفالة مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما فيها من إسرائيل.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف – الإجراءات المتخذة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٣/٧٢

١ – الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن

٥١ – خلال المناقشات التي أجراها مجلس الأمن في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، و ٢٦ نيسان/أبريل و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، أدلت اللجنة ببيانات تسلط الضوء على الوضع المتدهور ودعت المجلس إلى الوفاء بمسؤولياته واتخاذ الإجراءات المناسبة والإسهام في التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة وسلمية للنزاع(٣٠).

٢ – الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

٥٢ – مثل أعضاء المكتب اللجنة في جميع المؤتمرات الدولية التي نظمتها اللجنة وفي جميع زيارات الوفود، وترأسوا وأداروا مختلف دورات المؤتمرات. وعقدوا، على هامش المؤتمرات وخلال زيارات الوفود، اجتماعات مع كبار المسؤولين من مختلف البلدان المضيفة.

٥٣ – وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، على التوالي، عقد المكتب اجتماعيه السنويين الثالث والرابع. وشملت القضايا التي نوقشت في هاتين المناسبتين برامج عمل اللجنة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، بما في ذلك الأولويات والمقترحات لعقد مناسبات دولية؛ وتحسين التوعية والتواصل مع الدول الأعضاء (بما في ذلك في مجلس الأمن وبصفة خاصة مع أعضائه المنتخبين)، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. واتُخذت العديد من القرارات الاستراتيجية لتوجيه عمل اللجنة في المستقبل.

٥٤ – وفي ١٥ آب/أغسطس، اجتمع المكتب بالأمين العام ونقل إليه قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في غزة والحاجة الماسة إلى إنشاء آلية حماية للمدنيين الفلسطينيين، وذلك في أعقاب اعتماد الجمعية العامة للقرار د إ ط ٢٠/١٠. وأبلغ المكتب عن ضرورة إيجاد حل، على وجه السرعة، للعجز في التمويل الذي تعاني منه الأونروا.

٥٥ – وأصدر الرئيس، نيابة عن اللجنة، ثلاثة بيانات: في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لدعوة الولايات المتحدة إلى إلغاء قرارها بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس؛ وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، لعرض نتائج زيارة وفد اللجنة إلى أوغندا؛ وفي أيار/مايو، لمطالبة إسرائيل بالتقيد بالتزاماتها الدولية بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال وكفالة حماية المدنيين في غزة.

(٣٠) انظر S/PV.8072 و S/PV.8167 و S/PV.8244 و S/PV.8316.

باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٧٢/١٣ و ٧٢/١١

١ – اجتماعات اللجنة في المقر

٥٦ – عقدت اللجنة ستة اجتماعات مفتوحة في نيويورك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى الاجتماعات الستة غير الرسمية لمكتبها. وفي الاجتماعات المفتوحة، تلقت اللجنة معلومات مستكملة عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقارير الاجتماعات التي نظمتها اللجنة، والتقارير الواردة من أعضاء اللجنة بشأن الأنشطة التي يضطلعون بها دعما للشعب الفلسطيني، وإحاطات المتكلمين المدعوين. وتشمل الجوانب الرئيسية لتلك الاجتماعات ما يلي:

(أ) وافقت اللجنة، في جلستها ٣٨٥ الرفيعة المستوى التي عُقدت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، على مشاريع القرارات الأربعة المعنونة، على التوالي، ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“، و ”شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة“، و ”البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة“، و ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، من أجل عرضها على الجمعية العامة. وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى إحاطة أدلى به المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛

(ب) شهدت الجلسة ٣٨٦ الرفيعة المستوى المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(ج) استمعت اللجنة في جلستها ٣٨٧، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، إلى تقرير عن زيارة وفد اللجنة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، واجتماعاته مع منظمات المجتمع المدني؛

(د) أعادت اللجنة، في جلستها ٣٨٨ المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، التي حضرها الأمين العام، انتخابَ رئيسها ونواب الرئيس والمقرِّر، واعتمدت برنامج عملها السنوي؛

(هـ) استمعت اللجنة في جلستها ٣٨٩ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس إلى إحاطة قدمها مدير مكتب اتصال الأونروا في نيويورك. وعُرض أيضا تقرير عن زيارة وفد اللجنة إلى أوغندا؛

(و) استعرضت اللجنة، في الجلسة ٣٩٠، المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه، تقارير عن زيارة وفدها إلى بنما، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، الذي عقد في المقر في ١٧ و ١٨ أيار/مايو، والمؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، الذي عقد في الرباط في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه. وفي الجلسة نفسها، قدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إحاطة إلى اللجنة بشأن الحالة المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ونقص تمويل الأونروا واعتماد إسرائيل القانون التمييزي ”القانون الأساسي: إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي“.

٢ - منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين: "بعد مرور ٧٠ سنة على عام ١٩٤٨ - دروس من أجل تحقيق سلام مستدام"

٥٧ - جمع منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، المعقود في المقر في ١٧ و ١٨ أيار/مايو، خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين وممثلين عن السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني لإبراز الحاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بحرب عام ١٩٤٨ والتشريد الجماعي اللاحق للفلسطينيين. وركزت الأفرقة على تقييم النكبة واستمرار أهميتها اليوم، والتهجير المستمر للفلسطينيين، ومسألتي المساءلة والعدالة الانتقالية.

٥٨ - وشملت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية ما يلي: يعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي شرطًا أساسيا ضروريا لحرية الشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل الدولتين؛ وضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والروابط القائمة بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان؛ وضرورة أن يعترف المجتمع الدولي بالنكبة وأن يُحاسب إسرائيل على الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٤٨ وما بعده؛ والحاجة إلى إنشاء آلية للبحث عن الحقيقة ومنح التعويضات وتحقيق المصالحة قبل التوصل إلى اتفاق سياسي؛ والحاجة إلى تذكير إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ومطالبتها بتوفير حماية دولية أفضل للفلسطينيين، بما في ذلك اللاجئون؛ وضرورة معاملة اللاجئين الفلسطينيين كمواطنين محرومين من بلدهم، فلسطين، بدلا من كونهم لاجئين عديمي الجنسية.

٥٩ - وفي ١٥ أيار/مايو، قبيل انعقاد المنتدى وبمناسبة الذكرى السنوية السبعين للنكبة، ساندت اللجنة البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في نيويورك في تنظيم حفل تذكاري لفرقة موسيقية فلسطينية مشهورة تحمل اسم "الثلاثي جبران".

٦٠ - وفي ١٦ أيار/مايو، عُقدت مشاورات مغلقة مع منظمات المجتمع المدني الموجودة في فلسطين وإسرائيل.

٣ - الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٦١ - تم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في المقر، وفي مكاتب الأمم المتحدة في فيينا وجنيف ونيروبي وفي مراكز الأمم المتحدة للإعلام وكيانات أخرى في مدن عديدة في شتى أنحاء العالم. وفي المقر، عقدت اللجنة اجتماعا استثنائيا بمشاركة وكيل الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن. ووفقا لقرار الجمعية العامة ١١/٧٢، نظمت اللجنة معرضا بعنوان "الشعب الفلسطيني: جذور أبدية، وآفاق لا متناهية"، يعرض صورا للشخصيات والجماعات الفلسطينية البارزة في شتى مناحي الحياة. وقدم الفنان الفلسطيني، ونجم آراب أيدول، أمير دندن عرضا بهذه المناسبة.

٤ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت اللجنة العديد من المناسبات الدولية[٣١]، منها ما يلي:

(٣١) للاطلاع على التقارير التفصيلية لكل مناسبة، انظر: www.un.org/unispal/events/international-conferences و www.un.org/unispal/delegation-visit.

زيارة وفد اللجنة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة

٦٣ - كان الغرض من الزيارة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة (٣-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧) هو حشد المشاركة من أجل الحل القائم على وجود دولتين في ذلك البلد، وإحاطة الرأي العام المحلي بحياة الشعب الفلسطيني بعد مرور ٥٠ سنة على الاحتلال الإسرائيلي.

٦٤ - وعقد الوفد اجتماعات مع وزير الخارجية والتعاون في شرق أفريقيا ووزير الإعلام والثقافة والفنون والرياضة. والتقى الوفد أيضا بممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام ورئيس الوزراء السابق والأمين العام السابق للاتحاد الأفريقي. وتم تنظيم محاضرة عامة في مركز مؤتمرات محلي.

٦٥ - وأعاد المحاورون التأكيد على أن جمهورية تنزانيا المتحدة تعارض الاحتلال الأجنبي للأرض أو الاستحواذ عليها بالقوة، وأنها لا تزال ملتزمة بالحل القائم على دولتين. وتلقى الوفد طلباتٍ لزيادة التوعية والمعلومات في شرق أفريقيا، بما في ذلك باللغة السواحيلية الإقليمية الرئيسية.

زيارة وفد اللجنة إلى أوغندا

٦٦ - كان الهدف من الزيارة إلى أوغندا (٢٦-٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨) هو تقوية الروابط السياسية والدبلوماسية، وتعزيز الدعم الذي يقدمه هذا البلد إلى الحل القائم على وجود دولتين، وفهم تطور موقف البلدان الأفريقية بشأن قضية فلسطين.

٦٧ - وعقد الوفد اجتماعات مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدولة للشؤون الخارجية، وكذلك مع رئيس البرلمان ورئيس لجنة البرلمان المعنية بالشؤون الخارجية. وفي جامعة ماكيريري، أجرى الوفد مناقشة تفاعلية مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب. والتقى الوفد أيضا بممثلي منظمات المجتمع المدني.

٦٨ - وكرر المحاورون تأكيد دعم أوغندا لعمل اللجنة ولحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. واستفسروا أيضا عن الإجراءات الملموسة التي تتخذها اللجنة في مقر الأمم المتحدة. وحثوا اللجنة على التركيز على الروابط بين قطاع الأعمال والاحتلال الإسرائيلي، وعلى تعبئة المجتمع المدني، لا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا.

زيارة وفد اللجنة إلى بنما

٦٩ - كان الغرض من الزيارة إلى بنما (٩ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨) هو تعزيز الدعم المقدم من ذلك البلد للحل القائم على الدولتين والدعوة إلى الاعتراف بدولة فلسطين. وجرت الزيارة في إطار جهود التوعية التي تبذلها اللجنة في أمريكا اللاتينية.

٧٠ - وعقد الوفد اجتماعات مع نائب وزير الخارجية ومع لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية. وشملت الأنشطة الأخرى تقديم إحاطة للمتدربين في الأكاديمية الدبلوماسية، ومؤتمر استضافته إدارتا القانون والعلوم السياسية في الإدارة العامة بجامعة بنما. والتقى الوفد أيضا بممثلي جماعات التضامن الفلسطينية المحلية والشتات الفلسطيني.

٧١ - وأبرز المحاورون الحكوميون الموقف التقليدي لبنما، وهو تعزيز الحوار وتيسير الحلول. وأبلغوا اللجنة عن عزمهم فتح مكتب اتصال لبنما في رام الله كخطوة أولى نحو تعزيز العلاقات مع دولة فلسطين. وأوضحت أيضا اللقاءات مع الجمهور، وما أبدته وسائط الإعلام المحلية من اكتراث بالزيارة، ما تحظى به قضية فلسطين ودعم حقوق الشعب الفلسطيني من اهتمام قوي.

المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس المعقود في الرباط بدعم من منظمة التعاون الإسلامي

٧٢ - جمع المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، الذي عقد في الرباط من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ تحت شعار ”قضية القدس بعد ٥٠ عاما من الاحتلال، وبعد مرور ٢٥ سنة على اتفاقات أوسلو“، خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين وممثلين عن السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني من أجل تقديم أحدث المعلومات عن الحالة الراهنة في القدس الشرقية، ودراسة آخر التطورات القانونية التي تؤثر على الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين، واستكشاف السبل العملية التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي دعم قدرة القدس على الصمود وتنميتها، وعلى وجه الخصوص شبابها.

٧٣ - وتتمثل الرسائل والتوصيات الرئيسية في ما يلي: إن القدس هي مسألةٌ وضع نهائي يتعين حلها من خلال المفاوضات المباشرة؛ وإن التطورات الأخيرة في القدس، التي اتخذت خلافا لتوافق الآراء الدولي وقرارات مجلس الأمن، حولت التركيز مرة أخرى إلى النزاع، بما في ذلك قضية القدس؛ وإن المشكلة الأساسية تكمن في الاحتلال الإسرائيلي، وأدى إحجام إسرائيل عن الاعتراف بالشعب الفلسطيني على قدم المساواة إلى نشوء دينامية المستعمِر/المستعمَر بين الشعبين؛ وإن المقترحات الإسرائيلية الداعية إلى مشاركة الفلسطينيين في القدس الشرقية في الحكم المحلي هي بمثابة دعوةٌ إلى قبول ضم القدس الشرقية كأمر واقع؛ وإنه يجب إطلاق مبادرات لتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للفلسطينيين في القدس وتمكينهم من البقاء في المدينة؛ وإن المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تضطلع بدور أنشط سياسياً، وألا تحصر نفسها في تمويل التنمية؛ وإنه ينبغي أن تُعقد الاجتماعات المقبلة بشأن قضية القدس خارج العالم العربي الإسلامي.

٥ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية

٧٤ - واصلت اللجنة على مدار العام تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية. وتعرب اللجنة عن تقديرها للمشاركة الفعالة لممثلي تلك المنظمات في شتى المناسبات الدولية التي عُقدت تحت رعاية اللجنة ولمشاركة منظمة التعاون الإسلامي في رعاية تنظيم المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين. ويحرص الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بصفتها هيئات مراقبة لدى اللجنة، على حضور اجتماعات اللجنة وفريقها العامل بصفة منتظمة، وعلى المشاركة في أعمالهما.

٧٥ - وأدلى رئيس اللجنة ببيان في الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في دكا يومَي ٥ و ٦ أيار/مايو ٢٠١٨.

٦ - التعاون مع المجتمع المدني

٧٦ - يتعاون الفريق العامل التابع للجنة، الذي ترأسه مالطة وتدعمه شعبة حقوق الفلسطينيين، مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الفلسطينيين من خلال الأنشطة التالية:

(أ) إحاطات قدمتها منظماتُ المجتمع المدني (مركز بتسيلم الإسرائيلي لمعلومات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ومركز غيشا القانوني للدفاع عن حرية الحركة، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومنظمة القدس الدنيوية)، ونظمها فريقُ المنظمات غير الحكومية العامل المعني بفلسطين/إسرائيل، ووكالات الأمم المتحدة. ويسرت شعبة حقوق الفلسطينيين إحاطات مقدمة من رابطة الوكالات الإنمائية الدولية والمجلس النرويجي للاجئين وائتلاف الصوت الواحد

عقب نشر تقرير رابطة الوكالات الإنمائية الدولية تحت عنوان ”٥٠ عامًا من الاحتلال: نزع الملكية والحرمان ومنع التنمية“. وعززت الإحاطات الوعي بالوضع بعد التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الأزمة الإنسانية في غزة، واحتجاجات مسيرة العودة الكبرى، والأثر القانوني والسياسي للقوانين الإسرائيلية الجديدة على الفلسطينيين؛

(ب) اجتماع مكتب اللجنة مع فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بفلسطين/إسرائيل في ٢٣ شباط/فبراير. وتم تزويد المشاركين في الاجتماع بمعلومات محدثَّة عن عمل المنظمات الدينية للولايات المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(ج) مشاركة منظمات المجتمع المدني في المنتدى المعني بقضية فلسطين؛

(د) إجراء مشاورات مغلقة مع منظمات المجتمع المدني الموجودة في فلسطين وإسرائيل في ١٦ أيار/مايو، قبيل انعقاد المنتدى المعني بقضية فلسطين. وأتاحت المشاورات التي حضرتها أكثر من ٢٠ منظمة فرصةً للاجتماع مع الفريق العامل التابع للجنة والدول الأعضاء. وأوصت منظمات المجتمع المدني بأن تعتمد اللجنة سياسةً أكثر استباقية في مجال الدعوة داخل الأمم المتحدة من أجل المطالبة بإجراء تحقيق منهجي في جرائم الحرب، وتجميع الأبحاث حول أفضل الممارسات فيما يتعلق بالحلول القانونية للتشرد الطويل الأمد، والتصدي بشكل صريح لمسألة المعاملات التجارية في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية ومع هذه المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حتى في غياب قاعدة بيانات رسمية للأمم المتحدة.

٧٧ - ودعت اللجنة أيضا ممثلي الشباب من القدس الشرقية إلى حضور المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، وتبادل وجهات النظر بشأن التحديات التي يواجهونها تحت الاحتلال.

٧٨ - وواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين إصدار نشرة *أخبار المنظمات غير الحكومية* الأسبوعية، وتعهدَ موقع اللجنة على شبكة الإنترنت المتعلق بالمجتمع المدني من أجل زيادة الوعي وتعزيز التعاون.

٧٩ - ويقوم الفريق العامل التابع للجنة حالياً باستعراض سياسة اعتماد منظمات المجتمع المدني وآلية اختيار هذه المنظمات للمشاركة في فعاليات اللجنة.

٧ - التعاون مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٨٠ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة لتطوير علاقاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها البرلمانية، وعقدت اجتماعات مع برلمانيين في أوغندا وبنما وجمهورية تنزانيا المتحدة خلال زيارات وفود اللجنة، وكذلك مع برلمانيين في المغرب على هامش المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس.

٨ - البحوث والرصد والمنشورات

٨١ - اضطلعت شعبة حقوق الفلسطينيين بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، واستجابت لطلبات الحصول على المعلومات وتقديم إحاطات بشأن قضية فلسطين. وبتوجيه من اللجنة، أعدت الشعبة المنشورات التالية لنشرها:

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين[٣٢]؛

(ب) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظَّم تحت رعاية اللجنة[٣٣]؛

(ج) تجميع سنوي للقرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان بشأن قضية فلسطين[٣٤]؛

٨٢ - وترى اللجنة أنه ينبغي للشعبة أن تواصل استعراض استمرار أهمية المنشورات الحالية بالتشاور مع المكتب، ووقف المنشورات التي لم تعد ذات صلة، وإعادة تخصيص الموارد إلى منشورات أخرى.

٩ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٨٣ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الدوائر المعنية في الأمانة العامة، إدارة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وتعهده وتوسيعه وتحسينه[٣٥] من أجل زيادة الوعي الدولي بهذه القضية، فضلا عن حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل سلمي وعادل من خلال أعمال اللجنة. وتعهدت الشعبة صفحاتها على مواقع فيسبوك وتويتر ويوتيوب لنشر معلومات عن أعمال اللجنة وأعمال هيئات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين. وشرعت الشعبة، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، في إجراء عملية إعادة تصميم رئيسية وتوسيع لنظام المعلومات، الذي أصبح الآن للمرة الأولى متاحا بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، على منصة تكنولوجية أكثر تقدما.

١٠ - برنامج بناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين

٨٤ - وفقا للتكليف الوارد في قرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار ٧٢/١١، وفي إطار جهود الشعبة المستمرة لزيادة توسيع نطاق برنامج بناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين الرامي إلى دعم هذه الحكومة في تعزيز استمرارية الدولة الفلسطينية المستقلة المقبلة واستدامتها، قامت شعبة حقوق الفلسطينيين بتنظيم وإدارة المبادرات التالية لبناء القدرات بالتشاور مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في نيويورك:

(أ) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تولى البرنامج تيسير وتمويل دورة تدريبية بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الفعالة، نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع جامعة شرق فنلندا؛

---

(٣٢) انظر: www.un.org/unispal/?s=monthly+bulletin.

(٣٣) انظر: www.un.org/unispal/events/international-conferences.

(٣٤) انظر: www.un.org/unispal/document/compilation-of-resolutions-and-decisions-adopted-in-2017-english-and-french-dpr-publication.

(٣٥) www.un.org/unispal.

(ب) في الشهر نفسه، نفذ البرنامج، بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، دورة تدريبية بعنوان ''دعم الأمم المتحدة الحفَّاز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠''؛

(ج) في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تعاون البرنامج مع مفوضية حقوق الإنسان، ونظم زيارة دراسية للاحتفال بالدورة الثامنة والستين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أجل مساعدة المسؤولين الفلسطينيين على التحضير لدورة الاتفاقية في عام ٢٠١٨، التي سيناقَش فيها تقرير دولة فلسطين؛

(د) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مول البرنامج مشاركة المسؤولين الفلسطينيين في حلقة عمل بشأن دبلوماسية المؤتمرات والمفاوضات المتعددة الأطراف؛

(هـ) في شباط/فبراير ٢٠١٨، مول البرنامج مشاركة المسؤولين الفلسطينيين في دورة تدريبية إلكترونية نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بعنوان ''المرأة والقيادة وبناء السلام''؛

(و) في آذار/مارس ٢٠١٨، مول البرنامج مشاركة المسؤولين الفلسطينيين في دورة دراسية إلكترونية أخرى لليونيتار، بعنوان ''المؤتمرات المتعددة الأطراف والدبلوماسية''.

٨٥ - وأولت اللجنة عناية خاصة لتوسيع المجموعة التي يُختار من بينها المشاركون المحتملون لتشمل جميع مكاتب حكومة دولة فلسطين وإداراتها، وأولت عناية خاصة لتحقيق التوازن الجنساني في اختيار المرشحين لبرنامجها المتعلق ببناء القدرات. وتشير اللجنة إلى أن البرنامج السنوي لبناء قدرات المسؤولين الفلسطينيين في مقر الأمم المتحدة لم ينفذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وذلك للمرة الأولى منذ بدئه، لأن المرشحين الذين تم اختيارهم للبرنامج لم يتمكنوا من الحصول على تأشيرات للسفر إلى نيويورك في الوقت المناسب للمشاركة فيه.

٨٦ - وتجري الشعبة حاليا تقييما شاملا للبرنامج، لجعله أقدر على تلبية الاحتياجات الفلسطينية في مجال بناء القدرات.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٧٢

٨٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة شؤون الإعلام تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٧٢.

٨٨ - ونظمت الإدارة حلقة دراسية إعلامية دولية بشأن السلام في الشرق الأوسط في فيينا، يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ركزت على الخطاب الإعلامي وتصورات الناس من المنظورين الإسرائيلي والفلسطيني؛ والنزاع من زاوية وسائط الإعلام الدولية.

٨٩ - ونظمت الإدارة برنامجها التدريبي السنوي لعشرة صحفيين فلسطينيين في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبذلك بلغ عدد الصحفيين المدربين في إطار هذا البرنامج ١٩٠ صحفيا منذ إنشائه في عام ١٩٩٥.

٩٠ - وأنجزت الإدارة عملية هامة لاستعراض واستكمال معرضها الدائم بشأن قضية فلسطين، المقام على طول مسار الجولات المصحوبة بمرشدين في مقر الأمم المتحدة.

٩١ - وأصدرت الإدارة ما مجموعه ٩٠ نشرة صحفية لتغطية الجلسات، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وعممت الأخبار والمعلومات عن المسائل والتطورات ذات الصلة بقضية فلسطين. وقام تليفزيون وفيديو الأمم المتحدة ومكتبة صور الأمم المتحدة ووحدة البث الشبكي بتغطية كل الاجتماعات الحكومية الدولية المفتوحة بشأن هذا الموضوع.

٩٢ - وأنتجت أخبار الأمم المتحدة، وبخاصة الوحدة العربية، سلسلة من المقابلات مع كبار المسؤولين وواضعي السياسات. وواصلت *حولية الأمم المتحدة* تغطية البيانات والقرارات والأحداث والإجراءات التي اتخذتها اللجنة بشأن هذا الموضوع. وورد في العدد الأول من *مجلة وقائع الأمم المتحدة* في عام ٢٠١٨ مقال يركز على برنامج تدريبي في فلسطين يرمي إلى تحقيق الاستدامة البيئية في المنطقة[٣٦].

٩٣ - ونظمت الشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام مجموعة واسعة من الأنشطة، منها إحاطات إعلامية ومعارض وعروض سينمائية وحلقات عمل وحملات عبر وسائط التواصل الاجتماعي ومراسم احتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وساعدت أيضا مراكز الإعلام في جميع أنحاء العالم في الترويج على المستوى المحلي للحملة المعنونة ”الكرامة لا تقدر بثمن“، وهي الحملة العالمية التي شنتها الأونروا لجمع الأموال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٣٦) متاح عبر الرابط التالي: https://unchronicle.un.org/article/cewas-middle-east-supporting-entrepreneurs-address-water-sanitation-and-resource-management.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٩٤ - وضعت اللجنة التوصيات الواردة أدناه، استنادا إلى مداولاتها في جلسات اللجنة والمكتب، وإلى الإحاطات التي استمعت إليها، وزيارات الوفود والمؤتمرات والمناسبات الدولية التي تضم الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية.

٩٥ - واللجنة إذ تشير إلى أن عام ٢٠١٨ يصادف الذكرى السنوية السبعين لطرد اللاجئين الفلسطينيين من ديارهم في عام ١٩٤٨، التي يتم إحياؤها تحت اسم النكبة، والذكرى السنوية الحادية والخمسين للاحتلال الإسرائيلي، فإنها تحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده من أجل تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية.

٩٦ - وتؤكد اللجنة مجددا على ضرورة طرح صياغة جديدة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. فهو ليس نزاعا بين طرفين على إقليم متنازع عليه. وإنما هو نزاع بشأن دولة تحتل وتستعمر وتضم إقليم دولة أخرى.

٩٧ - وتؤيد اللجنة فكرة إعادة النظر في النموذج الحالي للمفاوضات الثنائية وتحويله إلى إطار موسع متعدد الأطراف يضم الشركاء الإقليميين الرئيسيين بهدف تنشيط عملية السلام وإتاحة أفق سياسي ذي مصداقية. وفي هذا السياق، ترحب اللجنة بالخطة المكونة من ثماني نقاط التي قدمها إلى مجلس الأمن رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٩٨ - وتستلزم أي تسوية للنزاع حلا إقليميا شاملا، كالذي تتيحه مبادرة السلام العربية. وستعزز اللجنة تعاونها مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وتطلب اللجنة إلى المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي أن تضطلع بدور أنشط من الناحية السياسية في التوسط لإنهاء النزاع.

٩٩ - وتسلم اللجنة بأن الوحدة بين الفلسطينيين ضرورية لإقامة دولة مستقلة في فلسطين. وتعرض اللجنة خدماتها ودعمها للجهود المحلية والإقليمية والدولية من أجل المضي قدما بالعملية.

١٠٠ - وتحث اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على ضمان المساءلة وتنفيذ معايير السلام المستقرة منذ زمن طويل في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره إلى المجلس عن تنفيذ القرار في شكل كتابي وأن يدرج في تقاريره عملا بالفقرة ٥ من القرار إشارات إلى تنفيذ الدول الأعضاء للقرار. وعملا بالفقرة ١١ من القرار، تدعو اللجنة المجلس أيضا إلى بحث السبل والوسائل الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة.

١٠١ - وتشدد اللجنة على مسؤولية الدول والكيانات الخاصة عن تجنب الإسهام في الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني، لا سيما فيما يتعلق بإقامة مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتتطلع إلى قيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على وجه السرعة بإعداد قاعدة بيانات عن جميع مؤسسات الأعمال الضالعة في الأنشطة المبينة المتصلة بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا لما طلبه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٣٦/٣١.

١٠٢ - وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى التحول من إطار إنساني إلى إطار سياسي وإطار لحقوق الإنسان في تناول محنة الشعب الفلسطيني. وتطالب بإنهاء الحصار الجوي والبري والبحري الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ ١١ عاما وبرفع جميع إجراءات الإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتطلب إلى الجهات المانحة الدولية أن تفي بتعهداتها فورا من أجل الإسراع بتقديم المساعدة الإنسانية وعملية الإعمار والانتعاش الاقتصادي، الضرورية للتخفيف من محنة الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

١٠٣ - وتعتبر اللجنة القرارات الانفرادية التي اتخذتها دول أعضاء بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارات في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس باطلة ولاغية، لأنها تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). وتدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى إلغاء تلك القرارات. فمسألة القدس من مسائل الوضع النهائي التي يجب حلها عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

١٠٤ - وتعرب اللجنة عن أسفها إزاء إفراط القوات الإسرائيلية في استعمال القوة بشكل غير متناسب وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك خلال الاحتجاجات التي جرت في قطاع غزة عام ٢٠١٨. وتأمل اللجنة أن يجري تقديم كل الدعم إلى لجنة التحقيق المنشأة بموجب تكليف من مجلس حقوق الإنسان كي تختتم على وجه السرعة التحقيق في الانتهاكات المرتكبة على السياج بين إسرائيل وقطاع غزة أثناء هذه الاحتجاجات.

١٠٥ - وتحث اللجنة الدول الأعضاء والمنظمة على تذكير إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وترحب بتقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار دإط ٢٠/١٠ وتشدد على ضرورة تنفيذ آلية حماية دولية يمكن أن تكفل بشكل موثوق سلامة المدنيين الفلسطينيين ورفاههم.

١٠٦ - وتشدد اللجنة على أهمية اعتراف إسرائيل بالنكبة وأثرها على الشعب الفلسطيني باعتبار ذلك شرطا ضروريا لاستمرارية السلام الدائم. ويجب معاملة اللاجئين الفلسطينيين كمواطنين محرومين من بلدهم، فلسطين، وليس كلاجئين عديمي الجنسية. وتناصر بقوة حق عودة (أو تعويض) اللاجئين الفلسطينيين، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وتشجع اللجنة كذلك جميع الدول الأعضاء على العمل بشكل جماعي لتمويل الأونروا تمويلا كافيا يمكن التنبؤ به، لا سيما في ضوء النقص غير المسبوق في تمويلها.

١٠٧ - وتلاحظ اللجنة مع التقدير المساهمة الدؤوبة التي تقدمها شعبة حقوق الفلسطينيين دعما لولايتها وتطلب إلى الشعبة مواصلة تقديم الدعم الفني وخدمات الأمانة في جميع جوانب ولايتها.

١٠٨ - وستواصل اللجنة، من خلال أنشطتها المقررة التي تنفذها الشعبة، إذكاء الوعي على الصعيد الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني وحشد الدعم الدولي لها. وفي هذا السياق، تسلم اللجنة بالأهمية المتزايدة للتعاون بين البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل التجارب القابلة للتكرار في تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

١٠٩ - وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام، الذي أسهم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالمسائل ذات الصلة.

١١٠ - وتعرب اللجنة عن عميق تقديرها لمبادرات المجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني، وستواصل توسيع نطاق جهودها لإشراك منظمات المجتمع المدني، بطرق منها عقد منتديات دورية للمجتمع المدني. وتشجع الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية ونوابهم في البرلمانات وسائر المؤسسات لتعزيز الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، والاعتراف الكامل بدولة فلسطين واستقلالها.

١١١ - وتعتزم اللجنة العمل بشكل وثيق مع سائر الجهات الفاعلة والكيانات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والأونروا، لتنسيق الجهود المبذولة في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك ولتأكيد مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تُحل بجميع جوانبها على نحو مرض وفقا للقانون الدولي. وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها العميق لشركائها، وبخاصة منظمة التعاون الإسلامي، لإسهامهم بموارد خارجة عن الميزانية، ومشاركتهم النشطة في مؤتمراتها ومناسباتها.

١١٢ - وأخيرا، تحث اللجنة الدول الأعضاء فيها والدول المراقبة وسائر الجهات على المشاركة بنشاط في برنامج أنشطتها. كما ستعزز اللجنة توعية جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة باتباع نهج أكثر فعالية نحو تحقيق حل الدولتين وتوسيع عضوية اللجنة باعتبارها شكلا من أشكال الدعم السياسي من أجل حل قضية فلسطينية. وتهيب اللجنة بجميع الدول الأعضاء أن تنضم إلى هذا المسعى، وتدعو الجمعية العامة إلى أن تؤكد ولايتها من جديد اعترافاً بأهمية دورها.

011018 240918 18-14655 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق